السبع وكما من اربعة وثمانين ليلة وذلك لانه يحصل لكل واحدة من كل اثني
عشر ليلة فتحصل السبع ما ذكر واذا ضربت سبعة في اثني عشر وهي اقل
ما يحصل فيه العدد لكل واحدة بليلة اربعة وثمانين اه ولا تخلف
بسبب ذلك عن الخروج له ضعيف واذا هائد فيه بعض انما
خرجوا هذا الذي اعتمده مستحقا فاديكم عليه الخروج للجمعة واجاعة
وعيادة المرضى ونحو ذلك الا برضا من له واذا هائد فاعلم
ان الشقاق بين الزوجين اما ان يكون بسبب منها او بسبب منه
او بسبب منهما جميعا فان كان بسبب منها بان ظهر اماراة نشوزها كما ذكره
الخ وبسبب منه ما يأتي في الشرح وهو ما توهم الزوج منها
كتم واذا ادعى كل منهما ذلك على صاحبه عرف القاضي حالهما بثقة
يخبره بما جرى بينهما ونحوه كما يأتي في الشرح ايضا باظهرت
اماراة نشوزها كذا في الشرح فعلم ان له وعظها لو ظهرت
اماراة النشوز وما الهجر والضرب فيفوض الى العلم بالنشوز
وعدوله فان ابانت الا النشوز وعظ فان كفت نشوزها
باسرارها على النشوز بعد الوعظ بعد لطمه يوتيد معيبه
فكوكاد ذلك عادة بها لم يكن نشوزا بل يحرم كلامهم قد يفهمي
حرم هجرها في المضجع فالذي اخذ به لا شك فيه ان فوق حقا
لها من قسم او غيره والاقيظ هو عدم تحريمه كما نبه عليه جماعة منهم
السبكي والاذرعي شوبري وحاصل انه ان هجرها في الكلام
ثلاثة ايام فاكثر جاز مطلقا وان هجرها في الكلام ثلاثة ايام فوق
فاكثر نظر ان قصد بهجرها حظ نفسه فقط او له وللطاعة وجب عليها المصير حرم وان قصد بها الطاعة وحدها او رجوعها عن المعصية فقط جاز له في المضجع بفتح اجم ويجوز ضمها اي الوعي او الفراش ويجوز بهما كوقسم شوبري فوق ثلاثة قال البجيرمي فضل تعليق الطلاق بالجماع وكفه وفي بعض شراح

البجيرمي

البخاري واما حكم هجرا كثر من ثلاثة ان وجد وله يكلمه حتى بالسلام
اما لو مضى اجمعه فلا حرمة وان مكث سنين وهو ظاهر اه
وصاحبه ما مر اه ابن الربيع بضم الميم كما في الفتح الباري وهلال
ابن امية اه غير مبرح وهو ما يعلم انه بالتجنب منه
سبب يتم وان لم تخرج الآلة فيحرم المبرح وغيره ويؤيد تفسيري
المبرح بما ذكر قول الامي يضربها بمنديل ملفوف او بيده لا بسوط
ولا بعصي ابن حجر ونوقش بما ادعى انه بسبب نشوز وادعت
عدمه فالقول قوله بالنسبة لجواز الضرب بالنسبة لسقوط النفقة
والكسوة رحوي وسيل الشهاب الرملي عن ان الزوج لو ادعى
عدم تمكينه من وطيها فادعت انه يريد وطيها في الدبر او الحيض
او النفاس فاجاب بانها تصدق بيمينها اه واخوف منها
لعدم العلم لاحاجة اليمين حمل الاية على تقدير فان نشزت
الخ فان سمعاه فان كفت النشوز لكن من موعف
محمدا ومستقلا خطابي ميلا عن احد حظا او انا باد فقد ذلك
بالزيادة على الثلث او تخصيص غني شلاجلا بين الامرين
كر ضعيف جواز الضرب واذا لم يتكرر سقط
وهذا خلافا لي كون الاولى للزوج العفو عن الضرب خلافا ولي
الجي فاذا الاولى عدمه والوقف هذا ذكره قول المتن وسقط
بالنشوز سيأتي في كلام الشارح ان المراد بالسقوط عدم الوجوب
لا السقوط بعد الوجوب فالمصور وعدم الوجوب صادق بما كان
قبل وجوبه وما كان بعده بمنعها الزوج بالاستمتاع ولو
بحق مستحكم بنيه او صناعة مستحكمة او كان يزيح كريه
كوم وبصل واطلق كان ذلك بها واراد ان الزيادة منه الا بوجب
الا ان الخوف ان غير مستحكم وزيح كريه واراد انها بين مع وجود
ذلك اجيبت حوفا من الذريعة لها بعد ثم رحلي كميل